مصطلحات التوابع
عند نحاة القرن الخامس الهجري
إعداد: عمر بخيت الديب أحمد

التوابع.

التابع لغةً: اسم الفاعل منْ الفعل تَبِع، يقال:" تَبِع الشيء تَبَعاً وتِبَعاً في الأفعال، وتَبِعت الشيء تُبوعاً: سرت في أثره"[1].

والتابع في الاصطلاح:" هو اللفظ المشارك لِما قبله، وهو المتبوع في إعرابه، ولو محلاً منْ رفع ونصب وجر وجزم، وعامله مطلقاً، وليس ذلك اللفظ المشارك خبراً لِما قبله، فاللفظ جنس، والمشارط لِما قبله في ذلك مخرج ما ليس كذلك، كجاء زيد راكباً"[2].

وقد عرَّفه ابن برهان العكبري (ت456هـ) بقوله:" التابع ما يلزم فيه إجراء الثاني على إعراب الأول؛ لأنَّ العامل لا يعمل فيه إلا على سبيل التبع للأول"[3]، وهذه التعريفات غير مانعة؛ لأنَّها تشمل خبر المبتدأ والمفعول الثاني، وقد كان ابن فضَّال المجاشعي أكثر دقة في تعريفه، حيث قال:" ما يتبع الكلمة في إعرابها وتذكيرها وتأنيثها وإفرادها وجمعها، ويختلف حكمها في تعريفها وتنكيرها في بعض التوابع دون بعض"[4].

مصطلح: النعت (الصفة).

النعت لغةً: من الفعل «نَعَت»، و" النعت:" وصفك الشيء، تنعته بما فيه وتُبالغ في وصفه، والنَّعت: ما تُعِتَ به، نعته ينعته نعتاً: وصفه"[5]، والصفة: من الفعل «وَصَف»:" وصَف الشيء له وعليه وصفاً وصِفة: حلَّاه، والهاء عوضاً منْ الواو، وقيل الوصف: المصدر، والصِّفة: الحلية"[6].

والنعت اصطلاحاً:" هو التابع لِما قبله «المشتق» منْ المصدر، أي الدال على حدث وصاحبه"[7]، والصفة قال فيها ابن جنّي:" الوصف: لفظ يتبع الاسم الموصوف تحليةً له وتخصيصاً ممّن له مثل اسمه، بذِكر معنىً في الموصوف أو في شيءٍ من سببه"[8].

ولمْ يكن مصطلح النعت أو الصفة مستقرّاً عند سيبويه، حيث " كان سيبويه يطلقه على عطف البيان...، وكان يُطلق على التوكيد مصطلح الصفة"[9]، واستمرَّ عدم استقرار هذا المصطلح حتى بعد سيبويه، فنجد المبرد كذلك يُسمِّي التوكيد نعتاً، كما ذكر عوض

القوزي[10]، وربما كان ذلك سبباً في تفضيل نحاة الكوفة لمصطلح النعت، وذلك حتى لا يحدث خلط بين المصطلحات، فقد أطلقوا مصطلح الصفة على حروف الجر، إلا أنَّ ذلك لمْ يمنع من بقاء كِلا المصطلحين واستمرارهما، "وقد عبَّر نحاة القرن الرابع الهجري بكلا المصطلحين في كتاب واحد كثيراً، وقد تفاوتت نسبة ورودها بين نحوي وآخر"[11].

أمَّا القرن الخامس الهجري، فقد كان امتداداً لسابقه، فقد نص نحاة القرن الخامس الهجري على كِلا المصطلحين بنسب متفاوتة، وذلك على النحو الآتي:

فقد جاء مصطلح (الصفة) عند ابن السيد البطليوسي (ت521هـ)، حيث قال:" وكذلك أنَّثوا صفة المذكَّر فقالوا: رجل علَّامة، ونسَّابة، ودكوا صفة المؤنَّث، فقالوا: امرأة عاشق، وحاسر وطالق"[12]، وعبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، حيث قال:" فإنْ عطفت على المضموم اسماً فيه الألف واللام، جاز فيه الرفع على اللفظ، والنصب على الموضع، كالصفة، ومثاله قوله تعالى: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾[13]"[14].

وجاء مصطلح (الوصف) عند ابن السيد البطليوسي (ت521هـ)، حيث قال:" فلا يُقال: مررت بكل الصالحين، ولا بالزيدين كل، ويُمكن أنْ يكون امتناع وصفهما والوصف بهما؛ لأنَّهما لا ينفكان منْ معنى الإضافة"[15]، وعبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، حيث قال:" والصفة على خمسة أوجه، أحدهما: أنْ تكون حلية، كالطويل والأسود والأزرق...، والخامس الوصف بأسماء الأجناس، بـ «ذو»، كقولك: جاءني رجلٌ ذو مال"[16].

وجاء مصطلح (الوصفية) عند عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، حيث قال:" وتعرب الاسم الواقع بعد إلا بإعراب غير في حال الوصفية، فتقول: مررتُ بالقومِ إلا زيدٍ، كما تقول: مررتُ بالقومِ غير زيدٍ"[17]، كما قال في المقتصد في شرح التكملة:" وأمَّا حُمْر فلا يخلو من أمرين: أحدهما أنْ لا تقدر فيه شيء منْ الوصفية"[18].

وجاء مصطلح (النعت) عند ابن السيد البطليوسي (ت521هـ)، حيث قال:" لأنَّ عطف البيان حكمه أنْ يكون بالمعارف دون النكرات، وله مواضع يُشارك فيها النعت"[19]، والأعلم الشنتمري (ت476هـ)، حيث قال:" فالجواب أنَّ «منْ»، وإنْ نُكِّرت فلمْ تخرج منْ مضارعة «الذي»؛ لأنَّها مفتقرة إلى النعت"[20].

مصطلح: البدل.

البدل لغة:"وبَدَلُ الشيء غيره... بِدْلُ الشيءِ وبدَله وبديله: الخَلَفُ منه، والجمع أبدال"[21].

البدل اصطلاحاً:" هو «التابع» لِما قبله «المقصود» أي مستقل قصداً «بالحكم» المنسوب إلى ما قبله «بلا واسطة» يكون بها مستقلا قصداً بالحكم"[22]، وقد عرَّفه ابن بابشاذ(ت454هـ) بقوله:" وأمَّا البدل: فهو إعلام السامع بمجموعي السامع بمجموعي الاسم على طريق البيان منْ أنْ ينوي بالأول الطرح عند سيبويه دون غيره"[23].

والبدل كما هو معلوم منْ اصطلاحات البصريين، فقد ورد عند سيبويه (ت180هـ) نقلاً عنْ الخليل (ت170هـ)، حيث قال:" وزعم الخليل أنَّه يقول: مررت به المسكين، على البدل، وفيه معنى الترحم، وبدله كبدل مررت به أخيك"[24]، ولمْ يستخدم سيبويه لفظ البدل، للدلالة على مصطلح البدل فقط، وإنمَّا استخدم التثنية والتوكيد، وذلك استناداً إلى قول الباحث: أشرف ماهر النواجي، الذي قال:" يُستنبط منْ نص سيبويه السابق: أنَّه استعمل التثنية والتوكيد مع البدل، وكذلك التبيين"[25].

وأمَّا نحاة الكوفة فقد استخدموا مصطلحات دالة على معناه اللغوي، وذلك مثل: التكرير والترجمة والمردود، وقد أشار عوض القوزي إلى أنَّ هناك بعض المصطلحات التي تثبتت نسبتها إلى الفرَّاء (ت207هـ)، وذلك مثل مصطلح المردود والترجمة، وهناك بعض منها يُنسب إلى الكوفيين بصفة عامة[26]، إلا أنَّ مصطلح الترجمة لمْ يَرد في معاني القرآن للفراء، والذي ورد عنده هو (المترجم)، كما لمْ يرد عنده مصطلح التبيين مقابلاً لمصطلح البدل، وإنَّما ورد عنده مصطلح: تبيان ثلاث مرات، وكذلك الفعل: تّبيَّن، وهما للدلالة على عدم الإدغام"[27].

أمَّا القرن الرابع الهجري، فقد شهد تطوراً ملحوظاً؛ لأنَّ الغلبة فيه كانت لمصطلح البدل عند نحاته، أمَّا المصطلحات الكوفية الدالة على البدل، فقد قلَّ ذكرها، إلى جانب ابتكار بعض المصطلحات الأخرى، وذلك مثل: عطف البدل الذي وُجد عند ابن السرَّاج[28].

أمَّا نحاة القرن الخامس الهجري – محل الدراسة – فقد كان على النحو التالي:

فقد جاء مصطلح (البدل) عند الأعلم الشنتمري (ت476هـ)، حيث قال:" ورفع

الجنوب والصبا على البدل منْ الحظ؛ لأنَّ الحظ هنا جزء منْ الريح، والريح في معنى الرياح؛ لأنَّه اسم جنس"[29]، وابن فضَّال المجاشعي (ت479هـ)، حيث قال:" وقال الكوفيون: يرتفع الاسم المقصود بالمدح أو الذم على البدل من المرفوع بنعم وبئس"[30].

وقد جاء مصطلح (التبيين) عند الأعلم الشنتمري (ت476هـ)؛ للدلالة على البدل، حيث قال تعليقاً على سيبويه:" وأنشد في الباب لكثِّر عزةٌ:

وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجلٍ صحيحةٍ وَرِجْلٍ رَمى فيها الزَّمانُ فشَلَّتِ

الشاهد في حمل (رجل صحيحةٍ)، وما بعدها على قوله: (رجلين) بدلاً منهما وتبييناً لهما"[31].

وقد وردت تقسيمات البدل عند نحاة القرن الخامس الهجري، وذلك على النحو التالي:

فقد جاء مصطلح (بدل الشيء منْ الشيء وهو هو) عند الواسطي الضرير (ت469هـ)؛ للدلالة على بدل الكل منْ الكل، حيث قال:" والبدل على أربعة أقسام: بدل الشيء منْ الشيء، كقولك: مررت بأخيك زيدٍ"[32]، ومكي بن أبي طالب (ت437هـ)، حيث قال:" قوله: ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللهِ الإِسْلاَمُ ﴾[33]: منْ فتح «إنَّ» – وهى قراءة: الكسائي – جعلها بدلاً منْ: «أنْ الأولى» في قوله: ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ ﴾[34]، وهو: بدل الشيء منْ الشيء وهو هو"[35].

وجاء التعبير عنه بقوله: (بدل الشيء منْ الشيء، والثاني هو الأوَّل) عند أبي القاسم الثمانيني (ت442هـ)؛ للدلالة على بدل الكل منْ الكل، حيث قال:" و«يغدوا» هو بدل منْ «لا يحفلوا» و«مرجلين» حال منْ الواو في «يغدوا» فهذا بدل الشيء منْ الشيء، والثاني هو الأوَّل"[36].

كما جاء مصطلح (بدل الكل منْ الكل) وابن بابشاذ (ت454هـ)، حيث قال:" وإذا كان كذلك فالأوَّل الذي هو بدل الكل منْ الكل لا يخلو منْ ثمانية مسائل. بدل معرفة منْ معرفة..."[37]، وأبي القاسم الثمانيني (ت442هـ)، حيث قال:" فمثال بدل الكل منْ الكل، أنْ تقول: لقيت زيداً أخاك، وجاءني زيدٌ أخوك، ومررت بزيدٍ أخيك"[38].

وجاء مصطلح (بدل الاشتمال) عند الواسطي الضرير (ت469هـ)، حيث قال:" وبدل الاشتمال كقولك: سُلب زيدٌ عقله أو ثوبه"[39]، ومكي بن أبي طالب (ت437هـ)، حيث قال:" «أنْ» في موضع نصب بدل منْ «مساجد»، وهو بدل الاشتمال"[40]، والحريري (ت516هـ)، حيث قال:" والثالث: بدل الاشتمال، وأكثر ما يقع في المصادر"[41].

كما جاء مصطلح (بدل الجميع منْ الجميع) عند عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، حيث قال:" فلمَّا كانت العين هي العمدة، صار الرجل كأنَّه ليس أكثر منْ العين، وحو ذا كثيرُ منْ كلامهم. فلهذا منْ الشأن، قال النحويون: أنْ هذا بمنزلة بدل الجميع منْ الجميع فاعرفه"[42].

كما ورد مصطلح (بدل الحلول) عند أبي القاسم الثمانيني (ت442هـ)؛ للدلالة على نوع من بدل الاشتمال، حيث قال:" وأمَّا بدل الحلول فقولك: أعجبني زيد عقله، ورضيت زيدًا عقله، وعجبن منْ زيدٍ جَهله وغباوته؛ لأنَّ الجهل والغباوة تحل القلوب، والأشخاص مشتملة عليها"[43].

كما جاء مصطلح (بدل بعض منْ كل) عند مكي بن أبي طالب (ت437هـ)، حيث قال:" قوله" ﴿ وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُم بِاللَّهِ ﴾[44]: «منْ»: بدل منْ «أهله»، بدل بعض منْ كل"[45]، وابن بابشاذ (ت454هـ)، حيث قال:" فأمَّا جُملة الأبدال أربعة. بدل كل منْ كل، وبدل بعض منْ كل، ..."[46].

كما جاء الوصف بقوله: (بدل الشيء والثاني بعضه) عند مكي بن أبي طالب (ت437هـ)؛ للدلالة على بدل البعض منْ الكل، حيث قال:" ويجوز في الكلام نصب «أكثرهم» على البدل من الذِّين، وهو بدل الشيء والثاني بعضه"[47].

كما جاء مصطلح (بدل الغلط) عند ابن فضَّال المجاشعي (ت479هـ)، حيث قال:" ويُقال: لِمَ جاز بدل الغلط في الكلام، ولمْ يَجُز في القرآن، ولا في الشعر، والجواب: أنَّ القرآن مُنزَّه عنْ الغلط والسهو النسيان؛ لأنَّ الله تعالى لا يجوز عليه شيء منْ ذلك"[48]، والواسطي الضرير (ت469هـ)، حيث قال:" وبدل الغلط كقولك: مررت برجل حمار، إمَّ أنْ يكون أردت: مررتُ بحمارٍ فغلطت بالرجُل، أو تكون نسيت، فأبدلت"[49].

كما جاء مصطلح (بدل الغلط والنسيان) عند الحريري (ت516هـ)، حيث قال:" والنوع الرابع: بدل الغلط والنسيان، ولا يقع في القرآن، ولا في فصيح العرب، كقولك: رأيت زيدًا عمرًا، يسبق اللسان على وجه الغلط، إلى ذِكر زيد، ومقصودك أنْ تقول: رأيت عمرًا"[50].

وقد ورد مصطلح (بدل البيان) عند ابن السيد البطليوسي (ت521هـ)، وقد جعله قسماً منْ أقسام بدل البعض منْ الكل، حيث قال:" فأمَّا الذي منْ بدل البيان، فأنْ يكون الثاني جزاءًا ممَّا قبله، كقولك: ضربت زيداً رأسه"[51].

مصطلح: العطف.

العطف لغةً: هو مصدر الفعل عطف، ويُقال:" عَطَف يَعْطِف عَطْفاً: انصرف...، وعطَف عليه يَعطِف عطفاً: رجع عليه بما يكره، أو له بما يريد..."[52]، والنسق:" ما كان على نِظام واحد، عام في الأشياء، وقد نسقته نسقاً"[53].

وعطف النسق اصطلاحاً:" أي معطوف النسق، هو تابع لِما قبله، يتوسط بينه وبين متبوعه في اللفظ أحد حروف العطف"[54]، وقد عرَّفة الجليس (ت490هـ) بقوله:" هو الجمع بين الشيئين منْ الأشياء في الإعراب والمعنى جميعاً، أو في الإعراب فقط بتوسط حرف"[55]، وقد عرَّفه ابن بابشاذ (ت454هـ) فقال:" النسق: هو الجمع بين الشيئين، أو الأشياء بواسطة في اللفظ والمعنى، أو في اللفظ دون المعنى"[56].

ويعود ذلك المصطلح إلى سيبويه وأستاذه الخليل، حيث قال سيبويه (ت180هـ):" أمَّا المعطوف فكقولك: رُويدكم أنتم وعبد الله"[57]، كما استخدم ألفاظ أخرى للدلالة على العطف، وذلك مثل: الحمل[58]، والإشراك[59]، والإجراء[60]، والرد[61]،

وقد استمرّ التعبير بمصطلحي العطف والنسق عند نحاة القرن الرابع الهجري، وقد غلب التعبير بمصطلح العطف عند أغلبهم، ولم يشر أي منهم إلى نسبة المصطلح لأي منْ المصطلحين إلى مدرسته[62].

أمَّا نحاة القرن الخامس الهجري، كان تعبيرهم عن المصطلح على النحو الآتي:

فقد جاء مصطلح (العطف) عند أبي القاسم الثمانيني (ت442هـ)، حيث قال:"

ومثال العطف: تقول: إنْ زيداً وعمراً خارجان، ولعل زيداً وأباه وأخاك منطلقون"[63]، والخطيب التبريزي (ت502هـ)، حيث قال:" فكما أنَّ التثنية لا ترتِّب، فكذلك العطف، وإنَّما كان نظير التثنية منْ قِبل أنَّ الاسمين إذا اتفقا لمْ يجز إلا التثنية"[64].

وجاء مصطلح (النسق) عند الخطيب التبريزي (ت 502هـ)، حيث قال في حديثه عنْ الأسماء المرفوعة:" ...، وتتبعها خمسة، وهى: الصفة والبدل والتأكيد وعطف البيان والنسق، وكلُّها تتبع الأوَّل بلا توسط حرف إلا النسق"[65]، وابن بابشاذ (ت454هـ)، حيث قال:" وجلة التوابع خمسة: التأكيد والنعت وعطف البيان والبدل والنسق..."[66]، والواسطي الضرير (ت469هـ)، حيث قال في حديثه عنْ المرفوعات:" وتتبعها خمسة، وهى الصفة والبدل...، والنسق"[67].

وجاء مصطلح (عطف النسق) عند ابن فضَّال المجاشعي (ت479هـ)، حيث قال في حديثه عنْ التوابع:" وهى ستة: التكرير والتوكيد...، وعطف النسق"[68]، والجَلِيس (ت490هـ)، حيث قال:" والفرق بين عطف البيان وعطف النسق: أنْ يكون ذلك بواسطة، وهذا ليس كذلك"[69].

وجاء مصطلح (عطف إشراك) عند ابن السيد البطليوسي، حيث قال:" فقلت ضرب الموسيان اليحيين، وضرب الموسون اليحيين، جاز التقديم والتأخير، وكذلك إنْ وصفت أحدهما بصفة يظهر فيها الإعراب، أو أكدتَّه، أو عطفت عليه عطف إشراك، أو عطف بيان"[70].

وجاء مصطلح (العطف الظاهر) عند الأعلم الشنتمري (ت476هـ)، حيث قال في حديثه عن العطف بالفاء:" فالعطف الظاهر: أنْ تُدخل الثاني في إعراب الأوَّل وفي معناه، ويجوز مكان ذلك: ثمَّ"[71].

كما جاء مصطلح (العطف المتأوّل) عند الأعلم الشنتمري (ت476هـ)، حيث قال:" وأمَّا العطف المتأوّل المحمول على المعنى: فهو أنْ يكون ما قبل الفاء غير موجب، ويكون معلَّقاً بما بعد الفاء شرطًا على وجوه مختلفة..."[72].

مصطلح: عطف البيان.

وعطف البيان اصطلاحاً:" أي المعطوف للبيان، هو تابع لما قبله موضح له إنْ كان معرفة، بأن يرفع الاشتراك الحاصل"[73]، وقد عرَّفه الجليس (ت490هـ) بقوله:" أنْ تعطف على الاسم فتُبِّنه بالكنية، أو على الكنية فتبينها بالاسم، كقولك: جاء زيد أبو علي، وجاء أبو علي زيد"[74]، وقد عرَّفه الخطيب التبريزي (ت502هـ) بقوله:" وهو أنْ تقيم الأسماء المأخوذة منْ الأفعال مقام الأوصاف المأخوذة منْ الأفعال"[75].

وقد ظَهر هذا المصطلح في القرن الرابع الهجري، ولمْ يكن له وجود قبل القرن الرابع الهجري، فقد عبَّر عنه سيبويه بألفاظ أخرى، وذلك مثل: (الصفة والبدل والعطف)[76]، ويبدو أنَّ أوَّل منْ نص على هذا المصطلح هو ابن السرَّاج[77].

وقد جاء التعبير عن مصطلح (عطف البيان) عند نحاة القرن الخامس الهجري على النحو الآتي:

فقد جاء مصطلح (عطف بيان) عند أبي القاسم الثمانيني (ت442هـ)، حيث قال:" ويجوز أنْ تقول: (على التمرة مثلها زبدٌ)، تجعل: «زبد» بدلاً منْ «مثلها»، أو عطف بيان"[78]، والخطيب التبريزي (ت502هـ)، حيث قال:" فأمَّا قول الشاعر:

إنِّي وأَسْطَارٌ سُطِرنَ سُطِراً لقَائلٌ: يا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْراَ

فـ(نصر) الأوَّل مضموم على النداء. وفي الثاني ثلاثة أوجه: الضمُّ على البدل، والرفع عطف بيان على اللفظ، والنصب على الموضع"[79].

وجاء مصطلح (المبيَّن) عند أبي القاسم الثمانيني (ت442هـ)، حيث قال:" التابع عبارة عمَّا يفتقر إلى تقدم غيره عليه...، وافتقار التوكيد إلى تقدُّم المؤَكَّد، ولا يجوز أنْ يتقدَّم عليه، وافتقار البدل إلى تقدُّم المبدل عليه، وافتقار عطف البيان إلى المبيَّن"[80].

كما جاء مصطلح (المبيَّن به) عند ابن بابشاذ (ت454هـ)، حيث قال في حديثه عنْ عطف البيان:" والفرق بينه وبين البدل منْ وجهين، أحدهما أنَّ البدل والمبدل منه منْ جملتين، وعطف البيان مع المبيَّن به منْ جملة واحدة"[81].

مصطلح: التوكيد.

التوكيد لغةً: مشتق منْ الفعل وكَّد، يقال:" وكّد العقدَ والعهدَ: أوثقه، والهمزُ فيه لغة،

يقال أوكدتّه وأكّدتّه وآكدتّه إيكاداً، وبالواو أفصح، أي: شددته، وتوكّد الأمر وتأكّد بمعنى، ويُقال: وكَّدت اليمين... ووكّد الرحلَ والسرجَ توكيداً: شدّه"[82]،

التوكيد اصطلاحاً:" تابع لِما قبله، يُقصد به كون المتبوع باقياً على ظاهره، قاله ابن مالك وهو واضح..."[83]، وقد عرَّفه الجليس (ت490هـ) بقوله:" هو تمكين المعنى في النفس بإعادة اللفظ والمعنى"[84]، وقد وافقه في ذلك ابن بابشاذ[85].

والتوكيد والتأكيد لغتان، وقد ذكر الجليس أنَّ التأكيد أفصح، حيث قال:" التأكيد والتوكيد لغتان، والتأكيد أفصح"[86].

يرجع مصطلح التوكيد إلى سيبويه وشيخه الخليل بن أحمد، إلا أنَّه لمْ يكن مستقراً ذلك الحين، فقد استخدم سيبويه ألفاظاً أخرى؛ للدلالة عليه، وذلك مثل: الوصف[87] والبدل[88] والتكرير والتثنية، وذلك مثل قوله:" هذا باب ما يُثنَّى في المستقر توكيداً"[89]، وقال في موضع آخر:" ومثله في التوكيد والتثنية: لقيت عمراً عمراً"[90].

ورغم استخدام سيبويه (ت180هـ) والبصريين لمصطلح التوكيد، إلا أنَّ هذا لمْ يمنع الفرَّاء (ت270هـ) منْ استخدامه، حيث قال:" العرب لا تجمع اسمين قد كُنِّي عنهما ليس بينما شيء، إلا أنْ ينووا التكرير...، ولكنَّهم إذا وصلوا الأوَّل بناصب أو خافض أو رافع أدخلوا له اسمه، فكان توكيداً"[91]، ولكن جاء استخدامه لمصطلح (التوكيد) قليلاً، فقد" ورد مصطلح التوكيد عند الفرَّاء ثماني مرات فقط في معانيه"[92]، كما استخدم الفرَّاء مصطلح التشديد[93] وغيره.

أمَّا القرن الرابع الهجري، فقد تطور المصطلح تطوراً كبيراً، فق غلبن التعبير بمصطلح التوكيد؛ للدلالة على التوكيد اللفظي والمعنوي، إلى جانب مجيء بعض المصطلحات الأخرى بصورة قليلٌ عند بعض النحاة، مثل مصطلح التكرير، والنعت للدلالة على مصطلح التوكيد[94].

أمَّا القرن الخامس الهجري فقد شهد مزيداً منْ التطور، وذلك على النحو التالي:

فقد جاء مصطلح (التوكيد) عند الخطيب التبريزي (ت502هـ)، حيث قال:" وإنَّما جيء بالتوكيد لدفع اللبس؛ لأنَّ العرب تطلق على الأكثر لفظ الكل"[95]، وشرح ملحة

الإعراب للحريري (ت516هـ)، حيث قال:

وِالْعَطْفُ وَالتَّوكِيدُ أَيْضَاً وِالْبَدَلْ تَوابِعٌ يُعْرَبنَ إعْرَابَ الأُوَلْ[96]

وجاء مصطلح (التأكيد) عند الخطيب التبريزي (ت502هـ)، حيث قال:" والتأكيد مثل الصفة، إلا أنَّه ينقص منْ وجهي النصب وجهاً، وهو إضمار أعنى؛ لأنَّ أجمعين لا تلي العوامل، ولا تكون إلا تابعة"[97]، وابن بابشاذ (ت454هـ)، حيث قال:" والتأكيد تابع للمؤَكَّد في إعرابه، وكذلك لو كان التابع عطفًا، لكان هذا حكمه"[98].

كما جاء مصطلح (التوكيد المعنوي) عند ابن الطراوة (ت528هـ)، حيث قال:" ...، وإنَّما هو توكيد لفظي يلزمه لفظ المؤَكَّد، فلا يجوز فيه النصب كما يجوز في التوكيد المعنوي الذي هو نفسه وعينه وبابه"[99].

كما جاء مصطلح (توكيد لفظي) في كتاب رسالة الإفصاح، حيث قال ابن الطراوة (ت528هـ):" وقال: (وعطف البيان كالصفة، تقول: يا زيدُ زيدُ وزيداً)، وهذا توكيد لا عطف بيان...، وإنَّما هو توكيد لفظي يلزمه لفظ المؤَكَّد"[100].

وجاء مصطلح (توكيد الإحاطة) عند ابن فضَّال المجاشعي (ت479هـ)، حيث قال:" ولتوكيد الإحاطة لفظان: كل وأجمع، ويأتي كِلا وكلتا في التثنية، وهما بمنزلة «كل» في الجمع، ويأتي «أكتع وأبصع» إتباعاً للجمع"[101]، وابن الطراوة (ت528هـ)، حيث قال:" ولا تقول: كُلُّ أخويك؛ لأنَّ المثنَّى لا يؤَكَّد بتوكيد الإحاطة"[102].

كما جاء مصطلح (توكيد التخصيص) عند ابن فضَّال المجاشعي (ت479هـ):" ولتوكيد التخصيص لفظان مضافان، وهما «النفس والعين»"[103].

الهوامش

1- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفريقي المصري (ابن منظور)، دار صادر، د.ط، بيروت (1414هـ/2003م)، ج8، صـ27، مادة (تَبع).
2- شرح الحدود النحوية، جمال الدين بن عبدالله بن أحمد الفاكهي، دراسة وتحقيق: صالح بن حسين العائد، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، د. ط، المملكة العربية السعودية ، صـ 370.
3- شرح اللمع، الإمام أبو القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي (ابن برهان العكبري)، تحقيق: فائز فارس، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط1، الكويت (1984م)، ج1، صـ 201.
4- شرح عيون الإعراب، الإمام أبي الحسن علي بن فضَّال المجاشعي، تحقيق: عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، ط2، القاهرة (1426هـ/2005م)، صـ 231.
5- لسان العرب، ابن منظور، ج2، صـ 99، مادة (نعت).
6- المرجع السابق، ج9، صـ 356، مادة (وصف).
7- شرح الحدود، الفاكهي، صـ 372.
8- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق فائز فارس، الكويت، دار الكتب الثقافية، صـ 82.
9- المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض محمد القوزي، عمادة شؤن المكتبات – جامعة الرياض، السعودية (1981م)، صـ 165.
10- المرجع السابق، صـ 165.
11- المصطلحات النحوية عند نحاة القرن الرابع الهجري – دراسة وصفية، أميرة أحمد يوسف، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة (1420هـ/1999م)، صـ 121.
12- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، أبو محمد عبد الله بم محمد ابن السيد البطليوسي، تحقيق: حمزة عبد الله النشرتي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت (1424هـ/2003م)، صـ 79، وأنظر صـ 80، 83، 102، 104، ...
13- سورة سبأ، آية 10.
14- الجمل، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، تحقيق: علي حيدر، د.ط، دمشق (1392هـ/1972م)، صـ 22، وأنظر: المخترع في إذاعة سرائر النحو، أبو الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري، تحقيق: حسن بن محمود هنداوي، كنوز أشبيليا للنشر والتوزيع، ط1، الرياض (1427/2006)، صـ 11، 15، ...، المقتصد في شرح الإيضاح، عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، د.ط، الجمهورية العراقية (1982)، ج1، صـ129، 130، 217، 308، ...، النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي منْ لفظه وشرح أبياته وغريبه، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري، دراسة وتحقيق: الأستاذ رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، د.ط، المملكة المغربية (1420هـ/1999م)، ج1، صـ 158، 159، 195، 220، ...، رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، ابن الطراوة، تحقيق: حاتم صالح الضامن، عالم الكتب، ط2، بيروت (1416هـ/1996م)، صـ32، 79، 96،93، شرح الجمل، عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، القاهرة (1432هـ/3001م)، صـ 42، 54، 58، 76، ...، شرح مُلحة الإعراب، الإمام أبو محمد القاسم بن علي الحريري البصري، تحقيق: فائز فارس، دار الأمل للنشر والتوزيع، ط1، الأردن (1412/1991م)، صـ 9، 119، 128، 154، ...، شرح المقدمة المحسبة، الطاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، ط1، الكويت (1977م)، ج1، صـ 95، 106، 107، 111، ...
15- إصلاح الخلل، ابن السيد البطليوسي، صـ 94.
16- الجمل، عبد القاهر الجرجاني، صـ 32، وأنظر: المقتصد في شرح الإيضاح، ج1، صـ 375، 584، 801، النكت في تفسير كتاب سيبويه، ج2، صـ 29، 67، 146، 155، 247، ثِمَار الصِّناعة في علم

العربية، أبوعبدالله الحسين بن موسي بن هبة الله الدينوري (الملقَّب بالجليس)، تحقيق: محمد بن خالد الفاضل، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية (1411هـ/1990م)، صـ 213، 270، 295، ...، رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، صـ84، شرح اللمع، ابن برهان العكبري، ج1، صـ 212، 226، 280، 297، ...، شرح اللمع في النحو، أبو زكريا يحى بن علي الخطيب التبريزي، تحقيق: السيد تقي عبد السيد، دار والي الإسلامية، ط1، مصر- المنصورة (1411هـ/1991م)، صـ 121، 177، 180، 206، ...، شرح المقدمة المحسبة، ج1، صـ 163، ج2، صـ 416...

17- المقتصد في شرح الإيضاح، عبدالقاهر الجرجاني، ج2، صـ 711، وأنظر صـ 915، 922، 979، 980، ...

18- المقتصد في شرح التكملة، عبدالقاهر الجرجاني، ج1، صـ 385، وأنظر صـ 386، 387، 408، 481، ...

19- إصلاح الخلل، ابن السيد البطليوسي، صـ 70، وأنظر صـ 72، 73، 74، 75، ...

20- المخترع في إذاعة سرائر النحو، الأعلم الشنتمري، صـ 40، وأنظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه، ج1، صـ 265، 317، 380، ...، ثِمَار الصِّناعة، صـ 204، 248، 345، ...، رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، صـ 46، 55،79،80،85، شرح اللمع، ابن برهان العكبري، ج1، صـ 210، ج2، صـ 518، 721، شرح المقدمة المحسبة، ج1، صـ 171، ج2، صـ 295، 296/، 326، ...

21- لسان العرب، ابن منظور، دار: صادر، ج11، صـ 48، مادة: (بدل).

22- شرح اللمع، الفاكهي، صـ 380.

23- شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ، ج2، صـ 423.

24- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة (1408/1988)، ج2، صـ 75.

25- التوابع في التراث النحوي- دراسة في المصطلح والمفهوم، أشرف ماهر محمود النواجي، دار التيسير للطباعة، مصر (2002م)، صـ 100.

26- المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض محمد القوزي، عمادة شؤن المكتبات - جامعة الرياض، السعودية (1981م)، صـ 164.

27- التوابع في التراث النحوي، أشرف ماهر محمود النواجي، صـ 102.

28- المصطلحات النحوية عند نحاة القرن الرابع الهجري، أميرة أحمد يوسف، صـ 110.

29- تحصيل عين الذهب منْ معادن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، الأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت(1415هـ/1994م)، صـ66، وأنظر صـ صـ66،129، 131، 132، 222، 236، ...

30- شرح عيون الإعراب، ابن فضَّال المجاشعي، صـ 87، وأنظر: وأنظر صـ 79، 80، 81، 82، 107، ...، وأنظر: مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، القاهرة (1430هـ/2009م)، صـ23، 42، 88، 129، 132، ...، شرح مُلحة الإعراب، صـ 125، 126، 129، ...، شرح المقدمة المحسبة، ج1، صـ 171، 273، ...، شرح اللمع في النحو، الخطيب التبريزي، صـ 88، 122، 172، 173، ...

31- تحصيل عين الذهب، الأعلم الشنتمري، صـ 244.

32- شرح اللمع في النحو، الواسطي الضرير صـ 111.

33- سورة: آل عمران، آية 19.

34- سورة: آل عمران، آية18.

35- مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي، صـ 89، وأنظر: شرح اللمع في النحو، الخطيب التبريزي، صـ 216، شرح اللمع، ابن برهان العكبري، ج1، صـ 231، رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في

الإيضاح، ص95.
36- شرح اللمع لابن جني، أبوالقاسم الثمانيني، ج2، ص 710.
37- شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ، ج2، ص 424.
38- شرح اللمع لابن جني، أبوالقاسم الثمانيني، ج1، ص 542، وأنظر: ثِمَار الصِّناعة، ص 473، المقتصد في شرح الإيضاح، ج2، ص930، 933، الجمل، ص33.
39- شرح اللمع في النحو، الواسطي الضرير، ص 112.
40- مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي، ص 54، وأنظر ص 70، 146، 230، 235، 270، ...
41- شرح مُلحة الإعراب، أبو القاسم الحريري، ص 185، وأنظر: شرح المقدمة المحسبة، ج2، ص 427، 428، شرح اللمع في النحو، الخطيب التبريزي، ص 216، شرح اللمع لابن جني، أبوالقاسم الثمانيني، ج1، ص 541، 543، ج2، ص 709، شرح اللمع، ابن برهان العكبري، ج1، ص 230، 231، شرح الجمل، ص 216، 217، ثِمَار الصِّناعة، ص 473، 474، 476،
42- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، ج2، ص 933، وأنظر ص 934.
43- شرح اللمع لابن جني، أبوالقاسم الثمانيني، ج1، ص 543.
44- سورة: البقرة، آية126.
45- مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي، ص 55، وأنظر ص 101، 130، 202.
46- شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ، ج2، ص 424.
47- مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي، ص 449.
48- شرح عيون الإعراب، ابن فضَّال المجاشعي، ص 262.
49- شرح اللمع في النحو، الواسطي الضرير، 112، وأنظر: شرح المقدمة المحسبة، ج2، ص 428، 424، شرح اللمع في النحو، الخطيب التبريزي، ص 217، شرح اللمع لابن جني، أبوالقاسم الثمانيني، ج1، ص 541، 544، ج2، ص 709، شرح اللمع، ابن برهان العكبري، ج1، ص 144، 231، شرح الجمل، ص 216، 217...
50- شرح مُلحة الإعراب، أبو القاسم الحريري، ص 185.
51- إصلاح الخلل الواقع في الجمل، ابن السيد البطليوسي، ص 95.
52- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، ج9، ص 249، مادة: (عطف).
53- المرجع السابق، ج10، ص 352، مادة: (نسق).
54- شرح الحدود، الفاكهي، ص 388.
55- ثِمَار الصِّناعة، الجَلِيس، ص 479.
56- شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ، ج2، ص 429.
57- الكتاب، سيبويه، ج1، ص 246، وأنظر ص 248، 278.
58- المرجع السابق، ج3، ص 246.
59- المرجع السابق، ج2، ص 377، 380، ج3، ص 51.
60- المرجع السابق، ج1، ص 66.
61- المرجع السابق، ج3، ص 88.
62- المصطلحات النحوية عند نحاة القرن الرابع الهجري، أميرة أحمد يوسف، ص 104-107.
63- شرح اللمع لابن جني، أبوالقاسم الثمانيني، ج1، ص 403، وأنظر ص 408، 432، 469، ...
64- شرح اللمع في النحو، الخطيب التبريزي، ص 223، وأنظر: شرح المقدمة المحسبة، ج1، 221، 222، 224، 225، 228، 233، ...، شرح مُلحة الإعراب، ص 154، 192، 194، مشكل إعراب القرآن، ص 88، 149، 240، 246، ...، شرح اللمع في النحو، الواسطي الضرير، ص 74، 117،

119، 120، ...، شرح عيون الإعراب، صـ197، 292، 312، تحصيل عين الذهب، صـ396، 401.
65- شرح اللمع في النحو، الخطيب التبريزي، صـ 88.
66- شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ، ج2، صـ 407، وأنظر صـ 429.
67- شرح اللمع في النحو، الواسطي الضرير، صـ 28، وأنظر: شرح عيون الإعراب، صـ 78، 231، 263، ثِمَار الصِّناعة، صـ 248.
68- شرح عيون الإعراب، ابن فضَّال المجاشعي، صـ 230.
69- ثِمَار الصِّناعة، أبوعبدالله الحسين بن موسي بن هبة الله الدينوري (الملقَّب بالجليس)، صـ 471، وأنظر صـ 479.
70- إصلاح الخلل الواقع في الجمل، ابن السيد البطليوسي، صـ 64.
71- النكت في تفسير كتاب سيبويه، الأعلم الشنتمري، ج2، صـ 324
72- المرجع السابق، ج2، صـ 324.
73- شرح الحدود، الفاكهي، صـ 375.
74- ثِمَار الصِّناعة، الجَلِيس، صـ 471.
75- شرح اللمع في النحو، الخطيب التبريزي، صـ 218.
76- الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون ج1 صـ432. 433، ج 2 صـ 184، 190، 192.
77- المصطلحات النحوية عند نحاة القرن الرابع الهجري، أميرة أحمد يوسف، صـ 346.
78- شرح اللمع لابن جني، أبوالقاسم الثمانيني، ج1، صـ 478، وأنظر صـ 547، ج2، صـ 620، 624، 625، 631.
79- شرح اللمع في النحو، الخطيب التبريزي، صـ 263، وأنظر: شرح المقدمة المحسبة، ج2، صـ 422، مشكل إعراب القرآن، صـ 26، 76، 188، 359، ...، شرح اللمع في النحو، الواسطي الضرير، صـ 143، 144، شرح عيون الإعراب، صـ 248، 251، 282، ...، تحصيل عين الذهب، صـ151، إصلاح الخلل الواقع في الجمل، صـ 64، 72، المخترع في إذاعة سرائر النحو، صـ 56...
80- شرح اللمع لابن جني، أبوالقاسم الثمانيني، ج1، صـ 525، وأنظر صـ 540، 547، ج2، صـ 620، 737.
81- شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ، ج2، صـ 421.
82- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، ج3، صـ 466، مادة: (وكد).
83- شرح الحدود، الفاكهي، صـ 376.
84- ثِمَار الصِّناعة، الجَلِيس، صـ 455.
85- شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ، ج2، صـ 407.
86- ثِمَار الصِّناعة، الجَلِيس، صـ 455.
87- الكتاب، سيبويه، ج2، صـ 385.
88 - المرجع السابق، ج2، صـ 387.
89- المرجع السابق، ج2، صـ 125.
90- المرجع السابق، ج2، صـ 125.
91- معاني القرآن، الفرَّاء، ج2، صـ 45.
92- التوابع في التراث النحوي، أشرف ماهر محمود النواجي، صـ 72.
93- معاني القرآن، الفرَّاء، ج1، صـ 177.
94- المصطلحات النحوية عند نحاة القرن الرابع الهجري، أميرة أحمد يوسف، صـ 278، 279، 280.
95- شرح اللمع في النحو، الخطيب التبريزي، صـ210.

96- شرح مُلحة الإعراب، أبو القاسم الحريري، صـ 183، وأنظر: مشكل إعراب القرآن، صـ 215، 351، 455، شرح اللمع في النحو، الواسطي الضرير، صـ108، 143، شرح عيون الإعراب، صـ 78، 179، 230، 233، ...، إصلاح الخلل الواقع في الجمل، صـ 73، 92، 127، 153، المخترع في إذاعة سرائر النحو، صـ 65، رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، صـ 25، 55، 94، 106...

97- شرح اللمع في النحو، الخطيب التبريزي، صـ 122، وأنظر صـ 210، 214، 239، 240، ...

98- شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ، ج1، صـ 145، وأنظر: شرح مُلحة الإعراب، صـ 183، مشكل إعراب القرآن، صـ 215، 221، 276، شرح اللمع في النحو، الواسطي الضرير، صـ 28، 50، 108، 111، ...، إصلاح الخلل الواقع في الجمل، صـ 243، المقتصد في شرح الإيضاح، ج1، صـ 284، 501، ...، شرح اللمع، ابن برهان العكبري، ج1، صـ 84، 225، 226، 234، 262...

99- رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، ابن الطراوة، صـ 84.

100- المرجع السابق، صـ 84.

101- شرح عيون الإعراب، ابن فضَّال المجاشعي، صـ 236.

102- رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، ابن الطراوة، صـ 25.

103- شرح عيون الإعراب، ابن فضَّال المجاشعي، صـ 236.